



# تأييد شعبي واسع لعمليات الجيش ضد الإرهاب

أعدت العملية النوعية للقوات المسلحة والأمن التي نفذتها الأسبوع الماضي ضد تجمعات الإرهابيين في محافظات البيضاء وأبين وشبوة- أعادت الثقة لدى المواطن بقدرات الجيش والأمن لردع العناصر الإرهابية واجتثاث شأفتها.. العمليات النوعية جاءت بعد أن كان الشعب اليمني أصيب بحالة يأس تجاه ما آلت إليه أوضاع المؤسسة العسكرية، خصوصاً مع استمرار الإرهابيين في القيام بعمليات انتحارية واعتداءات متكررة راح ضحيتها المئات من الضباط والجنود وكسرت هيبة الجيش والأمن في أكثر من موقع عسكري محصن..

كان أبرزها العمليات التي قام بها الإرهابيون ضد مجمع الدفاع والمنطقتين العسكريتين الثانية والرابعة وغيرها من الأعمال الإرهابية التي شكلت مباحث خوف وقلق لدى المواطنين من المستقبل القاتم الذي تندر به مثل هذه الجرائم البشعة في ظل صمت حكومي ضاعف من انكسار المعنويات لدى الجيش والأمن..

الأمن الخاصة وسام الشجاعة على خلفية العملية النوعية التي نفذها أبطال من الوحدة أسفرت عن ضبط نحو 10 عناصر إرهابية خطيرة بمحافظة شبوة..

وفيما أعلنت وزارة الداخلية تشديد الإجراءات الأمنية لحماية المرافق الحكومية والمنشآت الحيوية في العاصمة صنعاء خشية هجمات محتملة قد ينفذها مسلحون من تنظيم القاعدة، بدأ الرد الانتقالي لعناصر الإرهاب سرعياً على العملية النوعية التي نفذها أبطال القوات المسلحة والأمن ضد تجمعات الإرهابيين.. وتمثل الرد الانتقالي بعمليات القتل التي استهدفت ضباطاً في الأمن السياسي وجنوداً وسط العاصمة صنعاء، في مدة لا تتجاوز الأربع والعشرين ساعة..

المصالح الوطنية والمنشآت الخدمية والمؤسسات الحكومية.. وكان المناضل عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية وجه القوات المسلحة والأمن برفع درجة اليقظة والحذر من أجل استئجاب الأمن والاستقرار وملاحقة الإرهابيين أينما وجدوا والقضاء عليهم.. وكشف رئيس الجمهورية لدى ترؤسه الأربعاء الماضي اجتماع اللجنة الأمنية العليا والمجلس الاقتصادي الأعلى عن مقتل أكثر من 60 عنصراً من العناصر الإرهابية بينهم قيادات في العمليات البطولية التي قامت بها القوات المسلحة والأمن ضد تجمعات الإرهابيين في محافظات أبين والبيضاء وشبوة..

من جهة أخرى منح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة والأمن المشير عبدربه منصور هادي وحدة مكافحة الإرهاب بقوات

المسلحة والأمن مؤخراً ضد الجماعات الإرهابية المتطرفة التي زرعت الخوف في كل بقاع اليمن وفي نفوس كل المواطنين.. مؤكدة أن الحرب ضد عناصر الإرهاب تمثل عملاً وطنياً ضد تلك العناصر المارقة التي أضرت بمصالح الوطن في كل المحافظات..

كما أشادت بالأعمال البطولية التي حققها المقاتلون الأبطال في عملياتهم النوعية التي تعتبر وسام شرف لهم ولوحداتهم.. ومصدر فخر للوطن.

وطالبت بيانات السلطات المحلية المؤسسة العسكرية ببذل الجهود الأمنية لترسيخ مدامك الأمن والاستقرار ورعاية السكينة العامة.. وتكشف المعلومات الأمنية أن هناك أكثر من ألف عنصر إرهابي من مختلف الجنسيات يتواجدون في اليمن ويشكلون خطراً كبيراً على

بيانات السلطات المحلية في عموم محافظات الجمهورية عكست الارتياح والتأييد الشعبي للعمليات النوعية التي قام بها الجيش والأمن ضد تجمعات الإرهابيين والتي خلفت مصرع أكثر من 62 إرهابياً بينهم قيادات هامة ومطلوبون أميون..

إضافة إلى العملية النوعية التي نفذتها قوات مكافحة الإرهاب التابعة لقوات الأمن الخاصة بمحافظة شبوة وأسفرت عن القبض على عشرة من أخطر العناصر الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة الإرهابي.. وعبرت المواقف الشعبية التي لخصتها بيانات السلطات المحلية عن تأييدها الراسخ والمتين للقيادة السياسية ممثلة بالمناضل عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة والأمن- في حربها ضد عناصر الإرهاب وفي النتائج الباهرة التي حققتها القوات

## أثر إلغاء دعم أسعار المشتقات النفطية

واعتبار ذلك قاطرة للنمو، فإن سياسة الدعم للمشتقات النفطية وللمنتجين والمستهلكين في إطار سياسة اجتماعية تسهم مع توجهات اقتصاد السوق الاجتماعي تصبح أكثر ضرورة وإلحاحاً، وإلا فكيف يمكن مواجهة الآثار المترتبة على تحرير الأسعار والتضخم بالنسبة لغالبية أفراد الشعب بدون دعم؟ وكيف نضمن رفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية دون دعم؟

### السياسة المالية والضريبية

بقي هناك عدد من النقاط المهمة لابد من أخذها بعين الاعتبار لدى مناقشة هذا الموضوع وهي:

- صحيح ما زالت بلدنا بكرة لم يتم استخراج الكثير من خيراتنا سواء في مجال استكشافات النفط أو مناجم الذهب أو المناجم الحجرية وغيرها من خيرات البلاد في باطن الأرض، ومع ذلك إن إنتاج النفط يغذي الموازنة بما يقارب 70% رغم كل ما ينشر حول انخفاض الإنتاج، ولهذا فإن التعديل المحلي للمشتقات النفطية يجب ألا ينطلق من أسعارها العالمية، بل لابد من وضع الميزان النفطي للمكيات والمبالغ دون أن ننسى أن المواطنين جميعاً مع الأجيال المقبلة لها حقوق في ثروتها النفطية.
- إذا كانت المسألة إيجاد مورد جديد للخزينة، أي سد العجز في الموازنة، فليست هذه هي الوسيلة الأنجح أو الأفضل، فلن يجوز استهلاك الطول بزيادة أسعار المشتقات النفطية، وإنما يجب البحث بجديّة في السياسة المالية والضريبية، وفيما إذا كانت تلي أغراض المرحلة، ويأتي من خلال ذلك تحسين أداء الإدارة المالية وإيجاد موارد ضريبية تتناسب مع أهداف واقعية وعادلة للسياسات الضريبية وتحسين أساليب فرض وتحصيل الضرائب والرسوم.

ويأتي في هذا السياق:

- تقليص الهدر في النفقات العامة وضبط عملية تخصيص واستعمال السيارات الحكومية وخاصة لكبار المسؤولين.
- القضاء على الفساد أو الحد منه ما أمكن، وخاصة الفساد الكبير المتمثل في الصفقات الكبيرة والعمولات والسمسرة.
- إعادة الاعتبار لمراقبة الأسعار والأسواق.
- الربط ما بين الأسعار والأجور والقضاء على التضخم.
- ترشيد استهلاك المشتقات النفطية، وتشجيع استخدام البدائل.
- القضاء على الفاقد الكهربائي.
- إصلاح القطاع العام الصناعي، والتوقف عن الترويج لخصصته، وإعادة الاعتبار.
- تفعيل القوانين المالية وقوانين تحصيل الرسوم والإيرادات الأخرى والقوانين الجزائية.
- إعادة النظر في القوانين المنظمة للضريبة العقارية وضريبة الإيجارات.
- تفعيل تحصيل الإيرادات الزكوية.
- إلزام رؤساء الجهات بتبني وتحصيل الإيرادات المنوطة بالجهات التي يشرفون عليها.
- العمل على إيجاد وتطوير المناخ السياحي لجذب السياح كون السياحة هي المورد الذي لا ينضب، وأخذ تجارب من سبقونا في ذلك والمعتمدة على السياحة في رفد موازنتها.
- الاهتمام بالقطاع السمكي فخيرات البحار كثيرة، والحمل لله لتمتع بلادنا بما يقارب (1800 كم) على البحر الأحمر وخليج عدن.
- تفعيل الرقابة على إيرادات الدعم الشعبي من المستشفيات والرسوم الموازي من الجامعات والمعاهد.
- وهناك الكثير ما تستطع تعمير ما خربته الحرب العالمية الثانية، أو تحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي المائل الـ بفضل حصولها على الطاقة الرخيصة.
- وإذا كانت النية متجهة لدى الإدارة الاقتصادية إلى استمرار العمل في السياسات الانفتاحية، التحريرية



أ/ سعد أحمد الورد

يغلب عليها طابع الليبرالية الاقتصادية الجديدة، ونشير بوجه خاص إلى:

- ظهور الاحتكار
- رفع شعار «تحرير التجارة الخارجية» واعتبارها (قاطرة النمو) وتنفيذ هذا الشعار عملياً من خلال ما نجده من بضائع وبيع أجنبية بما فيها المنتجات الحرفية والتراثية تنمو وتزاد في الأسواق الداخلية، وكذلك التوجه العملي نحو تخفيض الرسوم الجمركية.
- إطلاق حرية استيراد السيارات السياحية، دون دراسة دقيقة لإمكانية استيعاب الطرق.
- تحرير الأسعار الداخلية وتلواشي الرقابة على الأسواق وصولاً إلى فوضى السوق، وظهور الاحتكار، ويبدو ذلك عملياً بإلغاء دور وزارة الصناعة في ممارسة مهامها.
- تخفيض الضرائب على الأغنياء، كونهم من يمتلك أكبر مشاريع عقارية من خلال قانون الضريبة العقارية ومن خلال التشريع الخاص بالعقارات.
- المناخ العام الذي شجع على المضاربة العقارية وارتفاع أسعار بيوت السكن وخاصة ما يعلن عن السياحة والاستثمار العقاري كقاطرة للتنمية.
- تراجع الاستثمار العام، وتوقفه في القطاع الصناعي وما يروج حول الخصخصة.
- وكل ما ذكر أعلاه يؤكد أن مسألة رفع الدعم عن أسعار المشتقات النفطية، إنما هو جزء أساسي من حزمة الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة، وهذا يعني التخلي عن عنوان رئيسي من عناوين السياسات الاقتصادية وهو «اقتصاد السوق» ومن خلال ذلك سوف يؤدي رفع الدعم عن أسعار المشتقات النفطية إلى ارتفاعات متوالية في أسعار المواد والسلع والخدمات، مما سيؤدي إلى المزيد من التضخم، بالإضافة إلى ما حققته ذلك من ضغط على دخول الأفراد وعلى مستوى معيشة السكان.

### وداعاً للتنمية والاستثمار

ولهذا الإجراء، أثر اقتصادي سلبي يتمثل في أمرين اثنين هما:

الأول: سيضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، سواء فيما يتعلق بالتصدير أو في منافسة السلع المستوردة التي غزت الأسواق المحلية بعد إطلاق حرية الاستيراد لتلك المنتجات.

الثاني: سيضعف حملة التوجه نحو الاستثمار المحلي والخارجي لأنه سيؤدي من تكاليف الإنتاج مما يخفف من عائد الاستثمار.

إن الحصول على الطاقة الرخيصة يعتبر من أهم عوامل المناخ الاستثماري، كما أنه من محركات عملية التنمية، ومع ارتفاع أسعار الطاقة علينا أن نودع التنمية والاستثمار، كما أن أوروبا لم تستطع تعمير ما خربته الحرب العالمية الثانية، أو تحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي المائل الـ بفضل حصولها على الطاقة الرخيصة.

وإذا كانت النية متجهة لدى الإدارة الاقتصادية إلى استمرار العمل في السياسات الانفتاحية، التحريرية

صحيح أن سياسة دعم أسعار المشتقات النفطية تعكس كثيراً من السلبيات على واقع الاقتصاد اليمني مما يؤدي إلى المطالبة من قبل الكثير ممن يتبنون الفكر الليبرالي بإلغاء سياسة الدعم، غير أن إلغاء سياسة الدعم هذه من شأنها أن تخلق مشكلات من نوع آخر تتمثل بدرجة رئيسية في رفع كلفة المعيشة، والحقيقة أن هناك كثيراً مما يدور في المجالس اليمنية وخاصة مجالس القاتن عن القرارات الحكومية وقرارات القيادة السياسية حول محاولاتها التخفيف من ارتفاع الأسعار في معظم السلع وعلو المعيشة بشكل عام ورفد موازنة الدولة للتخفيف من العجز والذي يصل إلى 8% تقريباً.

إن كل ما يدور في أذهان الحكومة هو الطرح بين حين وآخر مسألة إلغاء أو تخفيض دعم أسعار المشتقات النفطية، وفي كل مرة توضع الأرقام عن الأسعار والكميات وتقدر الخسائر الناجمة عن البيع بأقل من تكلفة الإنتاج والتوزيع، ثم يطوي الحديث إلى أن يظهر العجز مجدداً كما هو الحال في هذه الأيام، وهناك بعض الأسئلة ينبغي الإجابة عليها من قبل الحكومة لتتضح الرؤية حول رفع الدعم من عدمه وهي:

الأسواق، مما يشكل ضغطاً آخر على مستوى نفقات الأسرة والأفراد، خاصة بين أصحاب الدخل المحدود والنفقات المتوسطة التي بدأ مستواها بالتراجع فعلاً، ناهيك لما سوف يحدث لأصحاب الفئات الفقيرة.

### اقتصاد السوء

إن ما يريده برنامج التحول إلى اقتصاد (السوء) أقصد اقتصاد السوق، الذي يرفع شعاره الآن بعض أفراد الترويج الاقتصادي الحكومي «بفخر الليبرالي» كما جاء في مقالة النيوزويك الأمريكية في عدد ما الصادر بتاريخ 15/5/2007م، هو رفع أسعار المشتقات النفطية الذي يعتبره أحد أهم الإجراءات التي تؤدي إلى بناء اقتصاد السوق الحر، ذلك لأن المشتقات النفطية تعتبر محرك الحياة الاقتصادية، وبما أن تكاليف الحصول عليها تدخل عملياً في جميع مكونات السلع والخدمات المعروضة في السوق، فإن أسعارها تكتسب حساسية خاصة في عملية تنفيذ السياسات الاقتصادية.

وتستند الإدارة الاقتصادية الحكومية في سعيها لرفع الدعم عن أسعار المشتقات النفطية إلى ركيزة أساسية مفادها الخسائر التي تتحملها الدولة من جراء إبقاء الأسعار (المنخفضة) قياساً إلى مستوى الأسعار العالمية وإلى أسعار البلدان المجاورة، الأمر الذي يؤدي إلى التهريب من جهة وإحداث عجز في الموازنة من جهة ثانية.

في حين نرى أن هذا التوجه في رفع الدعم يأتي من خلال (حزمة) من السياسات الاقتصادية التي تصب في إطار التحول نحو اقتصاد السوق الحر، والدليل على ذلك هو مجموعة الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الحكومة والتي

السياسة (الليبرالية الاقتصادية الجديدة)، وهو التوافق الذي تم بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وحكومة الولايات المتحدة) من أجل إجراء التحول في اقتصادات البلدان الاشتراكية السابقة والبلدان ذات الاقتصاد الموجه كاليمن إلى الاقتصاد الليبرالي الحر، ومحور هذا البرنامج يستند إلى هدفين أساسيين:

الأول: انفتاح الأسواق الداخلية وحرية التجارة الداخلية، الثاني: الوصول إلى حقوق الحد الأدنى، أي الحكومة التي يتم انسحابها من الشأن الاقتصادي والاجتماعي، ويأتي تحت هذا الهدف اتباع سياسة مالية انكماشية بحجة تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، وتخفيض الإنفاق الجاري والاستثماري، وفي هذا السياق يتم تخفيض الدعم والإنفاق على الخدمات الاجتماعية والتركيبي على رفع أسعار المشتقات النفطية، والذي يعتبر أحد ركائز هذه السياسة، نظراً للمهام التي تتحتم على هذه المشتقات، ودورها المهم في جميع القطاعات الاقتصادية، فهي مادة أساسية لاستهلاك الأفراد والأسر من أجل الحصول على الأشغال المنزلية ووقود المواصلات وهي أيضاً مادة أساسية للمنتجين الصناعيين والزراعيين لتوليد الطاقة، حيث تدخل في حسابات التكلفة النهائية للمنتج النهائي، وبالتالي فإن زيادتها عن المعدل السائد من شأنها أن يحدث الآتي:

- الضغط على نفقات الأسرة والأفراد.

- رفع تكاليف إنتاج المنتجات الزراعية والصناعية والخدمات وخاصة النقل والمواصلات التي ستعكس بدورها على أسعار جميع المواد والسلع الاستهلاكية في

## أسئلة بحاجة إلى إجابات من الحكومة

- هل يمكن للحكومة الحفاظ على القوة الشرائية للريال للفقراء في مواجهة ارتفاع أسعار المشتقات النفطية؟
- هل يمكن التخلص من ظاهرتي التهريب والإسراف للوصول إلى ترشيد استخدام المشتقات عند رفع الدعم من هذه المشتقات؟
- هل يمكن رفع التثوية في هيكل الاسعار كمنطلق ضروري لاحتساب الجدوى الاقتصادية للمشاريع وفتح الطريق أمام القطاع الخاص؟
- هل يمكن توجيه الموارد التي ستوفر جراء رفع الدعم نحو قطاعات الصحة والتعليم ورفع الأجور والتعويضات للعاملين وتلبية حاجات المجتمع كافة؟
- هل تستطيع الحكومة الحد من العجز في الموازنة أو التخلص منه؟

هل يمكن للحكومة الحفاظ على القوة الشرائية للريال للفقراء، في مواجهة ارتفاع أسعار المشتقات النفطية؟

هل يمكن التخلص من ظاهرتي التهريب والإسراف للوصول إلى ترشيد استخدام المشتقات عند رفع الدعم من هذه المشتقات؟

هل يمكن رفع التثوية في هيكل الاسعار كمنطلق ضروري لاحتساب الجدوى الاقتصادية للمشاريع وفتح الطريق أمام القطاع الخاص؟

هل يمكن توجيه الموارد التي ستوفر جراء رفع الدعم نحو قطاعات الصحة والتعليم ورفع الأجور والتعويضات للعاملين وتلبية حاجات المجتمع كافة؟

هل تستطيع الحكومة الحد من العجز في الموازنة أو التخلص منه؟

من المؤكد أن الأسئلة صعبة والأجوبة أصعب بالنسبة للحكومة، وقد ربما لا تستطيع الجواب عليها، حيث لا يوجد لديها رؤية واضحة للتنمية الشاملة في البلد، ولا يوجد لديها سوى حجج واهية هي أن الأسعار المحددة حالياً أقل بكثير من تكلفة الإنتاج أو الاستيراد والتوزيع، مما يؤدي إلى تحقيق خسائر كبيرة تتحملها الخزينة العامة، الأمر الذي يقود إلى عجز الموازنة، هذا فضل عن أن انخفاض أسعار السلع المحلية عن مستوى أسعار البلدان المجاورة يشجع على التهريب، ولا نريد هنا الدخول في (لعبة) الأرقام، لأن ذلك سيحرجنا في مناقشات لا نملك معطياتها الأساسية، ونقصد بذلك معطيات (تصنيع) الرقم، ومدى تعبيره عن التكلفة الحقيقية فضلاً عن تحليل عناصر الكلفة ذاتها.

والمناقشة الهادئة لهذا الموضوع بعيداً عن التشنجات وعن المواقف المسبقة، تقتضي وضعه في إطار مصلحة الاقتصاد الوطني من جهة، ومصالح جموع الشعب الفقيرة ومحدودة الدخل والفئات المتوسطة من جهة ثانية، ناهيك عن أن الفئات المتوسطة تتجه نحو التدهور، مما يجعلنا نبحث عن السياسات الاقتصادية الكلية، وفي أوضاع سياسة الأسعار والدعم فيها.

### انسحاب الدولة

ففي ظل «اقتصاد السوق الاجتماعي» المتمثل في عملية الموازنة بين مصلحة الدولة من حيث تحرير الأسعار والانفتاح الواسع وبين مصلحة المجتمع ككل، ولابد من وضع أي قرار اقتصادي في هذا الميزان، وكيفية استخدام السوق بما لا يضر بمسيرة التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية، فإذا كانت سياسة الدعم مطلوبة قبل إقرار التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، فقد أصبحت بعد ذلك ضرورية بعد أن تم هذا الانفتاح الواسع وبعد تحرير الأسعار وانسحاب الدولة من السوق، غير أن الإدارة الاقتصادية فهمت اقتصاد السوق الاجتماعي على أنه تحرير للأسعار والأسواق وللتجارة الخارجية وتشجيعاً للاستثمار الداخلي والخارجي دون أن تولي الاهتمام اللازم للجانب الثاني من معادلة اقتصاد السوق الاجتماعي، ونعني به الجانب الاجتماعي، أما الآن تأتي رغبتها في رفع أسعار المشتقات النفطية وإزالة الدعم عن هذه الأسعار في إطار مفهوم أن «اقتصاد السوق الاجتماعي» ما هو إلا مرحلة انتقالية توصلنا إلى إقامة اقتصاد السوق الحر.

وهنا نتساءل عن مدى أهمية أسعار المشتقات النفطية المحلية، ولماذا الإصرار على زيادتها؟ ولماذا يصير البنك الدولي (في إطار إجماع واشنطن) على المطالبة بزيادة أسعار المشتقات النفطية بوجه خاص، وإلغاء الدعم المقدم للمستهلكين والمنتجين على السواء؟

### الاقتصاد الليبرالي الحر

والمسألة هنا تتعلق بالسياسة الاقتصادية الكلية ان جوهر السياسة الاقتصادية الكلية في برنامج الإصلاح والتكليف الهيكلي المقدم من البنك والصندوق الدوليين والمدعوم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إنما يرمي